Document: EB 2017/122/R.4
Agenda: 4
Date: 5 December 2017
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

محاضر الدورة التاسعة والتسعين للجنة التقييم

مذكرة إلى السادة أعضاء لجنة التقييم

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Oscar A. Garcia
مدير
مكتب التقييم المستقل في الصندوق
رقم الهاتف: 2274 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: a.garcia@ifad.org

نشر الوثائق:

William Skinner
مدير
وحدة شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2974 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة الثانية والعشرون بعد المائة
روما، 11-12 ديسمبر/كانون الأول 2017

للعلم

محاضر الدورة التاسعة والتسعين للجنة التقييم

1- تُغطي محاضر الدورة التاسعة والتسعين للجنة التقييم المنعقدة في 26 أكتوبر/تشرين الأول 2017 مداولات اللجنة خلال تلك الدورة.

2- ستُعرض المحاضر التي وافقت عليها لجنة التقييم على المجلس التنفيذي كأساس للتقرير الشفهي الذي سيقدمه رئيس اللجنة إلى المجلس.

البند 1 من جدول الأعمال: افتتاح الدورة

3- ترأس الدورة السيد Des Alwi (إندونيسيا)، بالنيابة عن السيد Rishikesh Singh (الهند) الذي لم يتمكَّن من حضور الدورة.

4- وحضر الدورة أعضاء اللجنة الممثلين لفرنسا، والهند، واليابان، والمكسيك، وهولندا، وسويسرا. وحضر الدورة بصفة مراقب ممثلون عن الجزائر والصين والجمهورية الدومينيكية. كما شارك في الدورة مدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق، ونائب مدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق؛ ونائب رئيس الصندوق المساعد لدائرة خدمات المنظمة، والقائم بأعمال مدير دائرة إدارة البرامج؛ ورئيس وحدة برمجة العمليات وفعاليتها في دائرة إدارة البرامج؛ ومدير شُعبة أفريقيا الشرقية والجنوبية؛ ومدير قطري من الشُعبة؛ ومسؤول من البرنامج القطري في الشُعبة؛ ومدير شُعبة السياسات والمشورة التقنية؛ والقائم بأعمال مدير شُعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا؛ ومدير البرنامج القطري في شُعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا؛ والقائم بأعمال سكرتير الصندوق؛ وغيرهم من موظفي الصندوق.

5- وعرض السيد Inácio Tomás Muzime ، مستشار جمهورية موزامبيق وممثلها الدائم المناوب، الذي شارك بصفة مراقب في المناقشات التي درات حول تقييم الاستراتيجية والبرنامج القطري لجمهورية موزامبيق، وجهة نظر حكومة بلاده. وشارك بصفة مراقب في المناقشات التي دارت حول تقييم الاستراتيجية والبرنامج القطري لجمهورية مصر العربية كل من سعادة السيد هشام بدر، سفير جمهورية مصر العربية لدى إيطاليا وممثلها الدائم لدى الصندوق؛ والدكتور أحمد شلبي، المستشار الزراعي ونائب الممثل الدائم لجمهورية مصر العربية لدى الصندوق؛ والسيد خالد الطويل، الممثل الدائم المناوب لجمهورية مصر العربية لدى الصندوق ، وأطلعوا اللجنة على وجهة نظر حكومتهم.

البند 2 من جدول الأعمال: اعتماد جدول الأعمال

6- شمل جدول الأعمال المؤقت البنود التالية: (1) افتتاح الدورة؛ (2) اعتماد جدول الأعمال؛ (3) تقييم الاستراتيجية والبرنامج القطري لجمهورية موزامبيق؛ (4) برنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2018 وخطته الإشارية للفترة 2019–2020؛ (5) جدول الأعمال المؤقت للجنة التقييم لعام 2018؛ (6) تقييم الاستراتيجية والبرنامج القطري لجمهورية مصر العربية؛ (7) تقرير التقييم التجميعي بشأن المساواة بين الجنسين؛ (8) تعزيز الدور الاستراتيجي للجنة التقييم؛ (9) مسائل أخرى.

7- واعتمدت اللجنة جدول الأعمال الوارد في الوثيقة EC 2017/99/W.P.1 (سيعاد إصدار الوثيقة لاحقاً لتصبح EC 2017/99/W.P.1/Rev. 1).

البند 3 من جدول الأعمال: تقييم الاستراتيجية والبرنامج القطري لجمهورية موزامبيق

8- ناقشت اللجنة وثيقة تقييم الاستراتيجية والبرنامج القطري لجمهورية موزامبيق، إلى جانب آراء الحكومة بشأن التقييم حسب ما جاء في الاتفاق عند نقطة الإنجاز، الوثيقة EC 2017/99/W.P.2. ورحَّب الأعضاء بتقييم الاستراتيجية والبرنامج القطري الذي تناول حافظة الإقراض منذ عام 2010 حتى عام 2016 وأشاروا إلى أن هذا التقييم هو الثاني لموزامبيق وأن التقييم الأول قد تم إنجازه في عام 2009.

9- وتبين من التقييم أن تركيز الحافظة على تنمية سلاسل القيمة يتماشى مع الاستراتيجيات الوطنية. وحدَّد التقييم المجالات التي في حاجة إلى اهتمام أكبر، مثل الحاجة إلى تنفيذ تدابير مناسبة لإدراج الأسر التي تعاني انعدام الأمن الغذائي؛ وزيادة الاهتمام بإدارة الموارد الطبيعية والبيئة؛ والتركيز على دعم الخدمات المالية التي يمكن الوصول إليها؛ وتعزيز تحليل قضايا المساواة بين الجنسين في مناطق المشروعات.

10- وأثنت اللجنة على مكتب التقييم المستقل للجودة الكبيرة التي تميَّز بها التقرير، ورحَّبت بالاستنتاجات والتوصيات المقدَّمة، فضلاً عن موافقة الإدارة على تلك الاستنتاجات والتوصيات. وفي ضوء ما خلص إليه التقييم من أن البرنامج، من خلال تنمية سلاسل القيمة، قد ركز بشكل أكبر على مزارعي الفوائض وبشكل أقل على الأسر التي تعاني انعدام الأمن الغذائي، شدد الأعضاء على التوصية المتعلقة بالتركيز على السكان الريفيين الفقراء والفئات الأكثر ضعفاً، بما فيها النساء والشباب والأشخاص المصابين والمتأثرين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ولاحظت الإدارة أن هذه التوصية وغيرها من التوصيات ستغطيها استراتيجية الاستهداف الشاملة التي ستُدرج في برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية استعداداً للفترة 2018–2023.

11- وأوضحت الإدارة أيضاً أنه لا يتعيَّن عليها بالضرورة انتظار تقييمات مكتب التقييم المستقل كي تُجري التعديلات المطلوب إدخالها على المشروعات لأن تلك التعديلات ممكنة وتم إدخالها أثناء التنفيذ لمعالجة المسائل الناشئة ولإعادة تركيز المشروعات.

12- وفيما يتعلق بإمكانية مساهمة المجلس التنفيذي في عملية صياغة برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية، أشارت الإدارة إلى إمكانية القيام بذلك عن طريق المنظمات الثنائية المعنية في مختلف بلدان عمليات الصندوق من خلال الحلقات الدراسية غير الرسمية حول برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية وأثناء المناقشات الاستعراضية في دورات المجلس الرسمية.

13- وأكد مكتب التقييم المستقل أيضاً أنه تشاور مع مجموعة متنوعة من شركاء التنمية في موزامبيق وأنهم يواجهون أيضاً تحديات مماثلة. وعلاوة على ذلك، أكد مكتب التقييم المستقل قوة جهود التعاون المبذولة من الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها في موزامبيق مقارنة بسائر البلدان.

14- ووجّه ممثل الحكومة شكره إلى مكتب التقييم المستقل على تقرير التقييم، ورحَّب بما جاء فيه من نتائج واستنتاجات وتوصيات. وأشار إلى أن التوصيات ستكون موضع نظر من الحكومة والصندوق عند إعداد برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديد.

البند 4 من جدول: برنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2018 وخطته الإشارية للفترة 2019–2020

15- استعرضت اللجنة برنامج عمل مكتب التقييم المستقل المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2018 وخطته الإشارية للفترة 2019–2020 الوثيقة EC 2017/99/W.P.3 ، ورحبت بما أجري من تغييرات لمراعاة ما تم إبداؤه من تعليقات على وثيقة الاستعراض المسبق خلال الدورة الثامنة والتسعين.

16- وقال الأعضاء إنهم يؤيدون الميزانية وبرنامج العمل ويعربون عن تقديرهم لإدراج التعاون مع الوكالات الأخرى التي تتخذ من روما مقراً لها. وطرح الأعضاء بعض التساؤلات التي رد عليها مكتب التقييم المستقل على النحو التالي:

- في سياق تقييم الاستراتيجية والبرنامج القطري للكاميرون، تواصل مكتب التقييم المستقل في الصندوق مع مكتبي التقييم في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي وسيشاركهما في استضافة حلقة عمل وطنية. وعلى الرغم من أن الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية شريك هام فإنها لن تشارك في التقييم الخاص بالكاميرون لأن ذلك لا يتفق مع نهجها في تقييم البرامج القطرية.
- سيعمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق مع الأمانة لاستكشاف طرق عرض التغييرات بوضوح مقارنة بنسخة الاستعراض المسبق من وثيقة الميزانية لتيسير رجوع الأعضاء إليها.
- يستند إجراء تقييمات الاستراتيجيات والبرامج القطرية إلى إطار الانتقائية القطرية وتتم مزامنتها مع عمليات صياغة برامج الفرص الاستراتيجية القطرية من أجل تعزيز المساءلة والتعلم.
- فيما يتعلق بعام 2019، ستُدرج الأوضاع الهشة في برنامج العمل تلبية لما تم إبداؤه من طلبات وحسب ما يرد في الخطة الإشارية. وأكد مكتب التقييم المستقل أن الهشاشة قضية ليس فقط على المستويات الوطنية، بل وكذلك على المستويات دون الوطنية. وبالإضافة إلى التقييمات السنوية الخمسة للاستراتيجيات والبرامج القطرية، أجرى مكتب التقييم المستقل تقييمات على مستوى المشروعات وتناول بعض تلك التقييمات بلداناً تعاني أوضاعاً هشة.
- سيقوم مكتب التقييم المستقل بتحديث أرقام الميزانية بالاستناد إلى أسعار الصرف وسيعرضها في النسخة النهائية من الوثيقة التي ستقدَّم إلى المجلس في دورة ديسمبر/كانون الأول.
- لن يكون لتخفيض عدد تقييمات أداء المشروعات من 10 إلى 8 تأثير سلبي على الكتلة الحرجة لأدلة التقييم المطلوبة لتوفير المعلومات بشأن المساءلة، بل سيكفل تعزيز قاعدة الأدلة من خلال تحسين منهجيات التقييم.

17- وحث أحد الأعضاء مكتب التقييم المستقل على أن يدرج في برنامج عمله وميزانيته المقبلين تقييماً يتناول صورة الصندوق ومشاركته في المنتديات العالمية.

18- ولوحظ أن تقرير التقييم التجميعي المتعلق بدعم الصندوق للابتكار التقني من أجل الحد من الفقر الريفي – الذي تم تحديده بالتشاور مع الإدارة العليا ولجنة التقييم – سيركز تحديداً على الابتكارات التي تشكِّل جزءاً من خدمات الإرشاد لتحسين الإنتاج والإنتاجية. ويتسم هذا التقرير التجميعي بأهميته نظراً للدور الرئيسي

للابتكار في نموذج عمل الصندوق وبالنظر أيضاً إلى أن الابتكار وتوسيع النطاق يشكلان جزءاً من معايير التقييم في مكتب التقييم المستقل في الصندوق.

البند 5 من جدول الأعمال: جدول الأعمال المؤقت للجنة التقييم لعام 2018

19- استعرضت اللجنة جدول الأعمال المؤقت لدوراتها في عام 2018 على النحو الوارد في الوثيقة EC 2017/99/W.P.4، والنسخة الموزَّعة التي نقحت كي تبيّن أن التقييم المؤسسي للهيكلية المالية في الصندوق سيقدَّم في دورة يونيو/حزيران وليس في سبتمبر/أيلول.

20- ولاحظ الأعضاء أن جدول الأعمال قد وضع وفقاً لمقتضيات الاختصاصات والنظام الداخلي وسياسة التقييم. ويتضمن جدول الأعمال خليطاً من مختلف منتجات التقييم التي يوفِّرها مكتب التقييم المستقل لتمكين الأعضاء من مناقشة العناصر الحاسمة التي تُعزز المساءلة والتعلم في الصندوق.

21- وأشار أحد الأعضاء إلى أن المرحلة الثانية من اتفاق المواءمة بين وظيفتي التقييم المستقل والتقييم الذاتي في الصندوق لم تُدرج في جدول الأعمال. وأشار مكتب التقييم المستقل إلى أنه في ضوء استعراض الأقران الخارجيين المقرر إجراؤه لوظيفة التقييم في الصندوق في عام 2018، أُرجئت المرحلة الثانية من اتفاق المواءمة من أجل ضمان استفادتها من نتائج استعراض الأقران الخارجيين. وسيقدَّم إلى اللجنة تحديث بشأن ذلك في عام 2018.

22- وسوف يُنشر جدول أعمال منقح لعام 2018 ليشمل التحديث المتعلق باتفاق المواءمة وسائر التغييرات التي نوقشت خلال الدورة.

البند 6 من جدول الأعمال: تقييم الاستراتيجية والبرنامج القطري لجمهورية مصر العربية

23- استعرضت اللجنة تقييم الاستراتيجية والبرنامج القطري لمصر (الوثيقة EC 2017/98/W.P.5) الذي تضمَّن الاتفاق عند نقطة الإنجاز الذي يعبر عن آراء الحكومة في التقييم. ويمثل ذلك ثاني تقييم للاستراتيجية والبرنامج القطريين في البلد، ويُغطي برنامجين للفرص الاستراتيجية القطرية خلال الفترة 2005 – 2016. وفي هذه الفترة، تغيَّرت شروط الإقراض المقدَّمة إلى مصر من تيسيرية للغاية إلى متوسطة ثم إلى عادية.

24- وأظهرت نتائج تقييم الاستراتيجية والبرنامج القطري أن الصندوق ركز باستمرار على قضايا التنمية الريفية ذات الصلة بما يتماشى مع الأولويات الحكومية، وأنه ساهم بدور إيجابي في زيادة الإنتاجية الزراعية من خلال نُظم الري والزراعة الجديدة.

25- وأشارت اللجنة إلى أن الإدارة تتفق مع نتائج التقييم وتوصياته. وذكرت أن الإدارة أخذت علماً بالمسائل التي في حاجة إلى تحسين، مثل ترشيد الأنشطة لضمان تدخلات أكثر تركيزاً، والمساواة بين الجنسين، وتعميم المعرفة المنبثقة عن تنفيذ المشروعات. وأضافت أن الإدارة تعكف بالفعل على معالجة التوصيات من خلال تصاميم جديدة للمشروعات، والتخطيط لإنشاء محور على المستوى دون الإقليمي في مصر.

26- ووجه ممثل الحكومة المصرية في ملاحظاته الشكر إلى مكتب التقييم المستقل على نتائج التقييم وتعاونه الوثيق خلال العملية. وأعرب عن تقديره للشراكة القوية والقيِّمة وللمساهمة الكبيرة من الصندوق في قطاع التنمية الريفية. وقال إن الحكومة تُرحِّب بالتوصيات المطروحة وتوافق على ضرورة أن يكون عمل الصندوق متوائماً وداعماً للهدفين 1 و2 من أهداف التنمية المستدامة المتعلقين بالقضاء على الفقر والجوع؛ وأن يركز

على الزراعة، والبحث والإرشاد، والزراعة الذكية مناخياً؛ وأن يعزز هيكل التنسيق؛ وأن يقوي تقاسم المعرفة والتعلم والابتكار. وأضاف أن الحكومة تُرحِّب أيضاً بقرار إنشاء محور دون إقليمي في القاهرة.

27- وأعربت اللجنة عن تقديرها للمستوى الكبير من الجودة التي اتسم بها التقرير ووضوح توصياته، وحثت الإدارة على تركيز استهداف الفقر والاستهداف الجغرافي وضمان استهداف الأشخاص والمناطق الأشد فقراً من خلال تحليل دقيق للفقر.

28- وأعرب أحد الأعضاء عن قلقه بشأن الأداء الأقل من مُرضٍ في المساواة بين الجنسين، وطلب فهم ما إذا كان ذلك راجعاً إلى الدعم الحكومي المحدود. وأوضحت الإدارة أن الحكومة ساهمت بدور قوي من أجل شحذ الاستهداف وتعزيز البُعد الجنساني، ولكن كان هناك بعض الإحجام عن الاقتراض من أجل بناء القدرات. وأضافت أن هذا الوضع آخذ في التغيُّر وأن التحول نحو نهج برنامجي سيتيح فرصة لمعالجة مسائل المساواة بين الجنسين وغيرها من المسائل.

29- وفي ظل التغييرات التي طرأت على أسعار الأغذية خلال الفترة، لم يتمكَّن التقييم من رصد أي مساهمة من الصندوق في الأمن التغذوي والغذائي خلال الفترة قيد الاستعراض.

30- ورداً على سؤال بشأن الأثر على الفقر، لوحظ تحقيق أثر إيجابي على الفقر في الأراضي الجديدة حيث حسَّن الصندوق التجمعات السكانية القائمة من خلال استثمارات مركَّزة. وازداد معدل توطين السكان ونشأت أنشطة مجتمعية، مثل الأعمال التجارية الجديدة. وتحقق أيضاً أثر من حيث زيادة كثافة زراعة المحاصيل.

31- وأشار كل من مكتب التقييم المستقل والإدارة إلى أنه على الرغم من وجود مكتب قطري في مصر فإن مدير البرنامج القطري لم يُنقل إلاّ مؤخراً، وهو ما يفسِّر التركيز المحدود على الأنشطة غير الإقراضية. وأشارت الإدارة إلى التقييم المؤسسي للامركزية الذي وفَّر أدلة تثبت أن الشراكات والأنشطة غير الإقراضية الأخرى، مثل إدارة المعرفة والتعلم، بلغت مستويات أقوى في البلدان التي لديها مكاتب لامركزية ويوجد فيها مديرون للبرامج القطرية.

32- ولوحظ أيضاً أن المشروعات الكبرى لا تسفر بالضرورة عن زيادات في الكفاءة. ولا بد بالتالي من التشديد على أن كفاءة المشروعات الكبرى مرهونة بزيادة تركيزها.

البند 7 من جدول الأعمال: تقرير التقييم التجميعي بشأن المساواة بين الجنسين

33- استعرضت اللجنة التقرير المتعلق بالمساواة بين الجنسين في الوثيقة EC 2017/99/W.P.6، إلى جانب رد الإدارة عليه.

34- وحدد التقرير التجميعي ممارسات التحول الجنساني التي يمكن أن يستفيد منها الصندوق في تدخلاته من أجل تحقيق خطة التنمية لعام 2030، واقترح تعريفاً عملياً للنُهج التي تحدث تحولاً جنسانياً. وشملت الدروس الرئيسية الناشئة عن التقرير التجميعي ضرورة دمج النُهج التي تحدث تحولاً جنسانياً في تصميم المشروعات ودعم تنفيذ ممارسات تكميلية متعددة ونُهج تشاركية لتيسير النتائج الشاملة للجنسين وإحداث تغييرات في أدوار الجنسين.

35- وهنأت اللجنة مكتب التقييم المستقل على التقرير المتميِّز ورحَّبت بنتائجه وتوصياته. وأعربت عن تقديرها للطابع المفصَّل الذي اتسم به التقرير وتغطيته الشاملة لإطار سياسة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

36- وأعربت اللجنة أيضاً عن شكرها للإدارة على التزامها بدمج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في عمليات الصندوق باستمرار خلال ما يربو على 10 سنوات، وأشادت بتطور السياسة خلال تلك الفترة. ورداً على سؤال بشأن ما تعنيه في الواقع "النُهج التي تحدث تحولاً جنسانياً" وكيفية ذلك ووقته والوثيقة التي سيوضع فيها ذلك التعريف المتفق عليه، وأشارت الإدارة إلى أن الالتزامات الضرورية قد أُدرجت في وثيقة التعميم التي قُدمت إلى هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق. وسيجري إعداد إطار تكاملي بحلول منتصف عام 2018، وسوف يشمل ذلك الإطار تعريفاً منقحاً للنُهج التحويلية فضلاً عن موضوع تعميم قضايا المناخ والبيئة والشباب والتغذية، وأدوات أسهل استخداماً للممارسين.

37- وفيما يتعلق بالاقتراح الذي تقدَّم به أحد الأعضاء بشأن اشتراط المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في التمويل المقدَّم إلى الدول الأعضاء، أشارت الإدارة إلى أنها تُفضِّل بناء ملكية هذه النُهج من جانب الحكومات الشريكة لضمان فعالية التنفيذ واستدامة النتائج. ويستطيع الصندوق من خلال سياسة الاستهداف أن يؤثر على طبيعة المستفيدين وضمان استهداف أعداد أكبر من النساء والمجموعات الضعيفة الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، ومن خلال الإدارة المعزَّزة للمعرفة وتقاسم النتائج الإيجابية الناشئة عن التمكين الجنساني التي انبثقت عن تنفيذ المشروعات، سيجري تشجيع البلدان الشريكة على الأخذ بالسياسات والإجراءات ذات الصلة.

38- وأعرب الأعضاء والإدارة عن دهشتهم حيال النتيجة التي أشارت إلى أن الخدمات والهياكل الأساسية المالية الشاملة أكثر شيوعاً ولكنها أقل فعالية في تعزيز التحول الجنساني. وأشارت الإدارة إلى أنها ترى أن أداء مشروعات الإدماج المالي التي تعالجها النساء تفوّق كثيراً على أداء المشروعات المماثلة التي يعالجها الرجال أو التي تعالجها مجموعات مختلطة. وأكد مكتب التقييم المستقل من جديد أن تعريف النهج الذي يحدث تحولاً جنسانياً يسعى إلى تحديد الأسباب الجذرية لانعدام المساواة والتمييز – بما يتجاوز عدد النساء المشاركات في المشروعات الممولة من الصندوق– وفعالية النُهج التحويلية. وأعرب مكتب التقييم المستقل عن استعداده لمواصلة مناقشة نتائج الخدمات المالية المقدَّمة إلى النساء.

39- وأعربت الإدارة عن اتفاقها مع النتائج والاستنتاجات والتوصيات المقدَّمة في التقرير التجميعي، وأبلغت اللجنة أنه يجري بالفعل تنفيذ تلك النتائج والاستنتاجات والتوصيات. من ذلك على سبيل المثال أن المؤشرات الرئيسية وما لها من أهداف جنسانية قد أُدرجت في إطار قياس النتائج لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق وأنه يجري الإبلاغ عنها من خلال التقرير السنوي بشأن الفعالية الإنمائية للصندوق. وسوف تُبذل جهود أخرى لتحسين القدرة على تعميم القضايا الجنسانية فيما يتعلق بالتغذية وتغيُّر المناخ، فضلاً عن زيادة المشروعات التي تحدث تحولاً جنسانياً. وسوف تكفل الإدارة أيضاً استخدام نظريات التغيير من أجل تحسين تصميم المشروعات وتنفيذها، واتخذت بالفعل تدابير من أجل تعزيز رصد وتقييم الفوائد المصنَّفة حسب نوع الجنس، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ وتُبلغ باستمرار عن النتائج والآثار المتحققة في مجال المساواة بين الجنسين؛ وتقوم بتكرار الممارسات السليمة التي تُغطي الأهداف الثلاثة لسياسة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

40- ولاحظت اللجنة أيضاً أن تقرير التقييم التجميعي فريد من نوعه فيما يخص القطاعات الريفية والزراعية، واقترحت تداوله على نطاق واسع. وأضافت أن هناك دراسات مماثلة بشأن تعميم المنظور الجنساني في

المؤسسات المالية الدولية الأخرى والمنظمات الإنمائية، مثل إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة، ولكن هذه الدراسات تتناول أنواعاً مختلفة من التدخلات. وأشارت اللجنة أيضاً إلى أنه في الوقت الذي تجري فيه المؤسسات المالية الدولية الأخرى بعض الأعمال في مجال ممارسات تعميم مراعاة المنظور الجنساني فإن الصندوق قطع أشواطاً أطول بكثير. ومع ذلك، ليس ثمة متسع للتهاون، ومن هنا كانت دعوة الإدارة إلى تنفيذ التوصيات المطروحة. وفي هذا السياق، أشار مكتب التقييم المستقل إلى أهمية دمج محتوى التقرير التجميعي في المناقشات الجارية في إطار التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق.

41- وحسب ما أوصى به أحد الأعضاء، ذكر مكتب التقييم المستقل إلى أنه يبحث سُبل زيادة نشر محتوى التقرير التجميعي وتعزيز استيعابه بين الممارسين والشركاء في مجال التنمية. وأضاف أن التقرير قد تم تقديمه بالفعل إلى الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها، وأن المكتب قد شارك في حلقات دراسية عقدت في برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة لتكرار النهج المنهجي المتبع في هذا الاستعراض المنظَّم وكذلك النتائج فيما يتعلق بالنُهج التحويلية المفاهيمية.

البند 8 من جدول الأعمال: تعزيز الدور الاستراتيجي للجنة التقييم

42- انطلاقاً من مصفوفة القضايا والإجراءات الرامية إلى تعزيز تسيير الصندوق، التي وافق عليها المجلس في دورته الحادية والعشرين بعد المائة المنعقدة في سبتمبر/أيلول (الوثيقةEB 2017/121/R.32)، ووفقاً لاختصاصات اللجنة، ناقش الأعضاء كيفية تعزيز الدور الاستراتيجي للجنة عن طريق تحسين تقاريرها المقدَّمة إلى المجلس التنفيذي.

43- وأشارت اللجنة إلى أنها تُدرك أهمية المحاضر باعتبارها سجلاً رسمياً لاجتماعاتها، ولكنها ترى أن الإبلاغ الحالي الذي يقوم فيه رئيس اللجنة بتلاوة وثيقة طويلة على المجلس ليس الخيار الأفضل. وأشارت إلى أن من المهم الاتفاق على رسائل حاسمة ناشئة عن كل دورة وتجميع تلك الرسائل بصورة موجزة وتقديمها في شكل واضح إلى المجلس من أجل زيادة الأثر والمساهمة في عملية صنع القرار.

44- وأكد أحد الأعضاء أن تحقيق مزيد من الملكية يقتضي إعداد التقرير المقدَّم إلى المجلس من جانب الأعضاء والرئيس وليس كمقتطفات من المحاضر التي يقوم بإعدادها موظفو الصندوق.

45- وسيجري من الآن فصاعداً تشجيع الأعضاء على تقاسم مزيد من آرائهم بشأن تعزيز الدور الاستراتيجي للجنة. وهذه الآراء، إلى جانب نتائج عملية المقارنة المعيارية مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى ووكالات الأمم المتحدة – من أجل النظر في كيفية عمل هيئاتها الفرعية وطريقتها في تقديم تقاريرها إلى مجالسها ذات الصلة – ستُدرج في وثيقة عمل من المقرر أن يستعرضها المجلس أثناء معتكفه المقبل في عام 2018. وسوف تُعرض أيضاً وجهات نظر المنسقين والأصدقاء والأجهزة الفرعية الأخرى.

46- وسيقدِّم مكتب سكرتير الصندوق تحديثاً عن هذه العملية إلى اللجنة في دورة مارس/آذار 2018.

البند 8 من جدول الأعمال: مسائل أخرى

47- نظراً لعدم وجود أي بنود للمناقشة في إطار هذا البند، أعرب رئيس اللجنة عن تقديره لجميع المشاركين على مساهماتهم في مداولات الدورة، وللمترجمين الفوريين وجميع موظفي الدعم على مساهمتهم في إنجاح في هذه الدورة.